مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٦

ضوابط الممارسة الديمقراطية في رأى النقابيين عمالا ومهنيين

استجابة لنداء الرئيس أنور السادات ، تشارك « صفحة النقابات » اليوم فى الحوار الواسع حول ضوابط الممارسة الديمقراطية ، بهدف صيانة ديمقراطيتنا من أى عبث لا يستهدف مصلحة الوطن العليا ، والبعد بمقدرات مصر وأبنائها عن أيدى المفسدين ، والانتهازيين الذين لا يبتغون الا تحقيق مصالحهم الشخصية والذاتية ، ولو كان ذلك على حساب مصالح الجماهير الكادحة .. مستغلين فى تحقيق هذه المصالح الذاتية ، معاناة جماهيرنا المؤمنة بمصر ، والساعية لبناء مجدها وعزها ورفعتها .

والذى يجب ألا يغيب عن هؤلاء المفسدين ، أن الجماهير التى آمنت بالحرية ، والديمقراطية ، وسيادة القانون ، قادرة على حماية حريتها من عبث العابثين ، وقادرة على صيانة ديمقراطيتها من أى انحراف عن خطها السليم ، وقادرة على أن تكون سيادة القانون منهجا ودستورا ، لا شعارا .

واليوم .. تنشر « صفحة النقابات » تصورات عدد ممن يتولون مواقع المسئولية فى النقابات المهنية والعمالية ، بدءا لاوسع حوار حول موضوع يمس أقدس ما يؤمن به المواطنون الشرفاء . □

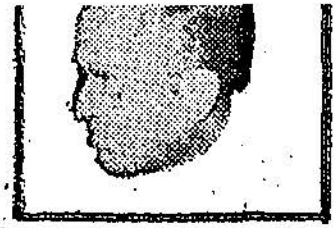

● دكتور عبد العزيز حجازى :

الممارسة الديمقراطية فى تصورى ، هى فكر وعمل ، حق وواجب ، أخذ وعطاء ، بما لا يتعارض مع العقيدة والقيم الاساسية للمجتمع ، بل هى ممارسة فردية يلتزم بها الفرد ، وتقوم بها الجماعة ، بحيث يتحقق السلام الاجتماعى الذى يكفل للانسان الحياة الحرة الكريمة .

ومن هذا المنطلق ترتبط الممارسة الديمقراطية بالفكر الذى نؤمن به نحن المصريين العرب ، والذى ينبع من الرسالات السماوية ، التى توضح لنا الاسس السليمة التى يقوم عليها المجتمع من عقائد وعبادات ، والطريق المستقيم الذى نتبعه فى حياتنا اليومية من غير حقد أو حسد ، ننظر الى مصلحة الفرد فى اطار المجموع من غير انانية ، فالامة القومية هى التى يقوى افرادها فى الفكر والعمل والقيم الاخلاقية ، ولابد أن يكون سلوكنا الاجتماعى متسقا مع عقائدنا وقيم المجتمع الذى نعيشه عبر السنين ، ولابد أن ترتضيه الفهم الصحيح والحوار البناء ، وبحيث يتحقق التكافل الاجتماعى بين الجميع من خلال اتاحة الفرصة المتكافئة للعمل من خلال المحبة والاخاء .

وهكذا تصبح الممارسة الديمقراطية عملية ترتبط بالفرد وقناعته الشخصية «عقائده» وسلوكه «اخلاقياته» ودوره فى الحياة «عمله» ، وبعلاقاته بأفراد المجتمع ، ونحن فى هذا كله نتحرك فى اطار السلام الاجتماعى ، وكل ما يخرج عنه لابد وأن نمنعه بداية ، أو نرشده كلما أمكن أولا بأول أو نصححه تأكيدا للمسار المستقيم الذى لابد وأن نرعاه .

وهذا كله يحتاج إلى تحديد واضح للاهداف ، وفهم سليم للمقومات الاساسية للمجتمع ، ومشاركة حقيقية فى الفكر والرأى ودعم للشورى فى كل المستويات ، وعطاء مستمر لتحقيق الرخاء والسلام .

ولابد فى كل ذلك أن تكون هناك «القدوة» فى صورها واشكالها المختلفة .

وبهذا لا تكون الممارسة الديمقراطية أقوالا أو شعارات ، بل ممارسة وافعالا يؤمن بها الشعب ، ويشارك فى تحقيقها بكل القوة التى يملكها ، لان اخطر ما يصاب به مجتمع أن ينعزل افراده ، او يقفوا موقف المتفرج ، فتتفشى السلبية

ولهذا وجب فى رأيى ان يدار الحوار حول فهم القيم والعقائد الاساسية للمجتمع ، حول مطالب العمل المنتج والمشاركة الايجابية التى نرتضيها كأفراد فى مجتمع يتضامن افراده فى تحقيق العدل الاجتماعى ، واخيرا حول ضوابط المحاسبة ، وطرق الرقابة التى نرتضيها لترشيد وتصحيح المسار الديمقراطى .

وهنا لابد من مشاركة العناصر الوطنية المخلصة ، المؤمنة القادرة على العطاء ، وهم كثيرون ، ولكن لابد وأن نخلق لهم المناخ الصحى الذى يستظلون بظله ، حتى يكون العطاء خالصا أمينا ، وتتاح لهم الفرصة كاملة ليقدموا من خلال تجربتهم وفكرهم مقدمات الديمقراطية السليمة التى تتفق والمجتمع الذى يعيشون فيه .

رئيس نقابة عمال البترول :

من ينادى بديمقراطية بلا حدود .. مبالغ ولا يقدر ظروف مجتمعنا

● أحمد المماوى :

ان الممارسة الديمقراطية — فى العالم — تختلف من مجتمع الى مجتمع آخر طبقا لظروف كل مجتمع ، وتأثير النواحى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على هذه الممارسة .

ان المجتمع المصرى من اقدم المجتمعات ممارسة لنظام الحكم كدولة موحدة ، وذلك فمن السهل ان تنضبط الممارسة الديمقراطية فى المجتمع المصرى اذا وضعت لها الضوابط

من اللازم ان تكون المؤسسات الدستورية والتى تمثل القنوات الشرعية المعبرة عن رأى المجتمع المصرى ، كل فى حدود العرف والقوانين التى تحكمه — أن تعد مواثيق الشرف واللوائح التى تنظم اسلوب ممارسة الديمقراطية

كما وانها تحتاج الى نوع من تدريب اعضائها على الممارسة الديمقراطية السليمة والتى يكون هدفها البناء وليس التشكيك والرأى الحر المبنى على مراعاة المصالح العامة وليس المصالح والاهواء الشخصية .

انا فعلا محتاجون الى وقفة لتربية شبابنا تربية ديمقراطية سليمة لتغيير مفهومه للديمقراطية عنده من حرية السباب والقذف الى حرية التعبير عن الرأى والنقد البناء .

ويمكن ان نجرى حوارا حول هذه المبادىء العامة لاستخلاص الضوابط المحددة واللازمة للممارسة الديمقراطية السليمة .

نقيب الاطباء :

ضرورة حشد القوى لمواجهة محاولات الارهاب الفكرى

● دكتور حمدى السيد :

من خلال خطب الرئيس السادات ولقاءاته المثمرة مع كافة طوائف الشعب ، نرى أن هناك معطيات مستقرة لا رجعة فيها .. فلا رجعة فى المكاسب الاشتراكية ومكاسب ثورة ٢٣ يوليو ، و١٥ مايو .. لا رجعة فى السلام الاجتماعى .. لا رجعة فى الديمقراطية التى تقوم على حرية تشكيل الاحزاب الوطنية التى تلتزم بكل هذا .

ولقد قال الاستفتاء رأيه فى هؤلاء الناس الذين أفسدوا الحياة السياسية وافتأتوا على حرية المواطن

والقضية الجوهرية الجديرة بالاعتبار كما اعتقد هى ميثاق الشرف .. وتعود بى الذاكرة الى هذه الثورة التصحيح فقد طلب الرئيس من جميع النقابات المهنية أن تعد مواثيق للشرف تلتزم بها ..

وانني على يقين من أن مجموع هذه المواثيق يمكن أن تكون قاعدة صلبة لميثاق الشرف القومى

ولدى اعتقاد راسخ ، بأن ظروف مصر وتحدياتها فى حالة الاستعداد للمعركة التى يحتمها عدو عنيد مازال يحتل الارض ، ومشكلات التنمية الصعبة ، تستدعى تكوين حكومة وحدة وطنية ، أو فلنقل جبهة وطنية ، لمواجهة الاخطار الوطنية الواحدة ،

وأرى ضرورة أن تكفل جهود ثلاثة ارباع مليون مهنى من أجل حل المشكلات الوطنية ووضع استراتيجية لبناء مصر على اسس علمية سليمة . والنقابات المهنية يمكنها أن تشكل بالفعل مجمع عقول لكل الوطن .. ولنواجه معاناة الناس بالعلاج ، بعيدا عن أية مكاسب تكتيكية رخيصة تستهدف مصالح حزبية .

واعود ، فأدعو الى أن تتم الممارسة الديمقراطية فى المرحلة المقبلة من خلال جبهة وطنية ، وليس ذلك رجوعا الى صيغة الاتحاد الاشتراكى القديمة ، لان الجبهة تضم احزابا بكياناتها المستقلة اذ ليس من مصلحة اليسار الوطنى ولا اليمين الشريف ولا كل من يضعهم خط مصر الوطنى .. أن يتداعى نظام الدولة تحت ضربات الفوضى

فلنكرس كل عرقنا وفكرنا من أجل سعادة ورفاهية الوطن والمواطن ولننذر أنفسنا فى ظل هذا المعنى الخطر الذى تجتازه بلادنا أن نصل بها الى بر الامان لنتوحد من أجل المصلحة القومية . ولا بأس بالطبع من تعدد الاراء الحرة الصادقة .

رئيس نقابة عمال النسيج :

نضع مصلحة مصر فوق الجميع

● على ضفدع

ان مفهوم الديمقراطية هو حرية الفرد فى التعبير عن رأيه ايا كان اختلاف هذا الرأى ولكن بشرط أن يكون رأيا ملتزما بالمصلحة العليا لمصر دون النظر لاى مصلحة شخصية أو اجنبية

وان **ممارسة** الديمقراطية فى مصر تتم من خلال الاحزاب وغيرها من المؤسسات الشرعية ولذلك يجب أن تكون هذه الممارسة على مستوى المسئولية ، ويجب على كل حزب من الاحزاب أو أى مؤسسة شرعية أن يضع **لنفسه لائحة داخلية أو ميثاقا للشرف للممارسة الديمقراطية السليمة، وبحيث يكون هدف هذه الممارسة هو النقد الذاتى البناء وليس النقد من أجل النقد فقط . على أن تتضمن هذه اللائحة عقوبات لاعضاء هذه المؤسسات الشرعية فى حالة خروجهم عن الهدف الرئيسى وهو مصلحة مصر فقط .**

وان ثورة مايو قد أعطت الحرية لجميع طوائف الشعب ، ولكننا نحن العمال نطالب بالا تكون هناك حرية لاعداء الشعب

نقيب الزراعيين :

ضوابط قانونية للمحاسبة حفاظا على السلام الاجتماعى

● المهندس سعد هجرس :

في تصوري أن الممارسة الديمقراطية يجب أن تقوم على حرية وأمن المواطن ،وشعوره بأنه يعيش في مجتمع بقدر مكانته وانسانيته عزيزا كريما ، وألا تكون عزة المواطن وحريته على حساب حرية الاخرين ، وأن يحدث التوازن بين مصلحة المواطن ومصلحة المجتمع ، بحيث يكون هذا التوازن وفق معايير وضوابط صحيحة ، فلا المجتمع بإصلاحه الخاصة، ولا تجاوز الفرد حدوده ، مستغلا طغيان مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في شكل يخفق ارادته وحريته .

ان استتباب السلام الاجتماعى وكفالة الامن والامان للمواطنين ، لا يعنى هذا أن يترك الحبل على الغارب ، وأن تكون الدعوة الى الحرية وألى السلام سببا فى اتجاه البعض الى التخريب أو التدمير ، أو الى النقد والهجوم الظالم على منجزات الدولة ، فمن هنا لابد من وضع ضوابط قانونية للمحاسبة ، بحيث لا تكون هذه الضوابط مقصوطا تخنق ارادة الشعب ، أو تكون هذه الضوابط بشكل لا يحقق الغاية التي نشدها من وجود السلام الاجتماعى . كما يجب أن يكون هناك توازن بين الحقوق والواجبات

وبالنسبة لاحترام القيم الاخلاقية والسلوك الانسانى الصحيح ، وهو ما يعبر عنه الرئيس السادات بتجنب العيب ، ففى تصورى أن هذا يعنى ألا يقدم المواطن على فعل من الافعال ، أو قول من الاقوال يمس الاخرين ، ولا يرتضيه هو لنفسه ، ولكى نصل الى هذا لابد أن تكون القيادة فى مواقع العمل المختلفة — التنفيذى منها أو التشريعى — قدوة للناس ، كما يتطلب هذا أيضا تعميق الاصول الدينية .

وبما دمنا ننادى بالقيم الاخلاقية وعدم الالتجاء الى العيب ، فان القانون وسيادته ، لاشك فى أنه سلاح فعال وحاسم حتى يشعر الناس بأن العيب جريمة كبرى .

نقيب المعلمين :

تدريب الشباب على أساليب الممارسة الديمقراطية السليمة

● دكتور محمد محمود رضوان :

« الان .. وقد قامت الاحزاب فعلا وليس هناك رجعة فى الاتجاه

الديموقراطى الذى سلكته البلاد من الضرورى حمايتها من أى عدوان يقع عليها ، وباسمها ، وتحت ظلها ، فمن لا يقدرون معنى الحرية ، وصولا الى أطماع حزبية سخيفة لا تراعى المصلحة القومية لكل جماهير الشعب .. ووسيلتنا الى هذا فى تصورى أمران :

الامر الاول : قامت به الدولة بالفعل وهو اجماع الامة من خلال الاستفتاء على صيانة الديمقراطية وتطهيرها من شوائب اليمين المتحجر واليسار الماركسى ، وصدور القوانين المحققة لرأى الشعب .

والامر الثانى : اعداد ميثاق الشرف ونحن المعلمين علينا مسئولية ضخمة فى هذا المضمار باعتبارنا نشارك فى صنع الانسان وتربية الاجيال القادمة وعند اكتمال اعداد ميثاق الشرف ، سنتخذ منه تبراسا لنا فى العملية التعليمية فى المدارس ، وايضا فى البيئات التى تقع فى نطاقها

أما عن تفصيل الحديث فى بنود هذا الميثاق ، فهذه مسألة تحتاج الى حوار جماهيرى بناء ، لا الى الانفراد بالرأى وهكذا يستهدف الرئيس من المناقشات المطروحة على الساحة ، وستقوم نقابتنا بتفجير الحوار على المستوى المركزى وعلى مستوى النقابات الفرعية

واذا طلبت رأيى الشخصى .. فأعتقد أن فترة التعليم منذ المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الجامعية هى فترة التمرس الحق على الحكم الذاتى والممارسة الديمقراطية والنقد الذاتى . والاساليب الرشيدة للمناقشة وادارة الحوار واحترام الرأى الاخر

رئيس نقابة عمال البنوك :

نحتاج لتحديد دقيق لآداب الحوار والمعارضة

● **محمود دبور :**

لابد وان تكون هناك بعض الضوابط فى الممارسة الديموقراط والتى منها عدم المساس بما انتهت اليه مسيرة نضال المجتمع المصرى من منجزات .

وان هذه الضوابط تتمثل فى عدم المساس بنظامنا الاشتراكى وبما حققته من مكاسب للعمال والفلاحين فضلا عن عدم المساس بالقيم الروحية ونحدد أدب الحوار بين الراى والرأى المعارض .

وان الديمقراطية يجب أن تمارس من خلال المجموع وليس من خلال الامزجة الفردية ، بمعنى أن تتخذ القرارات كحصيلة تشاور وحوار بين اصحاب المصلحة فى كل تنظيم ، وان يكون هدف هذه الممارسة النقد البناء وليس مجرد التشهير

وليس معنى وجود هذه الضوابط أن يكون هناك نـــوع من التجريم والعقوبة لمن يخرج عنها والا اصبحت هذه الضوابط فى حاجة الى ضوابط

وان هذه الضمانات انمـــا تمثل معايير اخلاقية يمكن من طريقها أن تسن بعض القوانين التى تنظم الاسلوب القضائى فى التعامل مع من يخرج عن هذه الضوابط ، ومعنى ذلك الا نخرج من ينسب اليه التجاوز والخروج من هذه الضوابط

ونطالب بضرورة الاسراع فى أصدار قانونى المحكمة الدســتورية العليا ، والمدعى العام الاشتراكى حتى نستطيع ان نحاسب من يحاول استثمار معاناة الشعب فى الدعوة الى نفسه أو الى حزبه دون وجه حق .